دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	سياسة روسيا الخارجية (2)
المصدر:	شؤون الأوسط
الناشر:	مركز الدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	جوني، علي
المجلد/العدد:	ع 27
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1994
الشهر:	مارس - رمضان
الصفحات:	100 - 105
رقم MD:	262083
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	البلقان، البرلمان الروسي، الاقتصاد الروسي، الدبلوماسية الروسية، الشرق الأوسط، أوروبا الشرقية، الجوانب السياسية، أوروبا الوسطى
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/262083

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الإسرائيليين، بما في ذلك مصادرة أسلحتهم. وتشير الفقرة الثانية التي امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت عليها، إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي صيغة يمكن ان تؤخذ كإشارة الى السيادة أو الدولة المستقلة، حسب ما تقول واشنطن.

المهم في ذلك كله أن الولايات المتحدة نجحت في منع صدور قرار عن مجلس الأمن يتضمن إدانة لإسرائيل، لأن القرار ٩٠٤ دان المجزرة وليس إسرائيل، كما أنه ربط إرسال القوات الدولية إلى الأراضي المحتلة بموافقة إسرائيل.

في المحصلة، تكشف مجزرة الحرم الإبراهيمي أن المستوطنين الإسرائيليين الذين يعتقدون أنهم أمام خيارين لا ثالث لهما؛ إما مغادرة المستوطنات وإما البقاء تحت سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، مصممون على إفشال اتفاق إعلان المبادىء الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وبأي ثمن، الأمر الذي تأخذه الحكومة الإسرائيلية في الحسبان وتستغله كورقة ضغط على الطرف الفلسطيني المفاوض لدفعه إلى تقديم التنازلات في ما يتعلق بأمن المستوطنين في مناطق الحكم الذاتي، وتالياً للابقاء على وحدات عسكرية إسرائيلية داخل مناطق الحكم الذاتي بدعوى الدفاع عن المستوطنين.

في المقابل، يبدو الموقف الفلسطيني والعربي والإسلامي هزيلاً، ولا يرقى الى المستوى المطلوب الذي يضمن التصدي للمخططات الإسرائيلية، وإمكان احباطها، في المرحلة الجديدة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ألا وهي المفاوضات، ولعل موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على معاودة المفاوضات من دون تحقيق مطالبها، وكذلك استمرار اكثرية البلدان العربية في الرهان على واشنطن، على الرغم من مواقفها المنحازة إلى جانب اسرائيل، اصدق دليلين على ذلك.

علي جوني

٢ سياسة روسيا الخارجية

في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٩٤ أكد الرئيس الروسي بوريس يلتسين في أول رسالة له إلى البرلمان الجديد، رغبة روسيا في القيام بدور ديبلوماسي يتناسب و«عظمتها»، مشيراً الى أن روسيا تحتفظ بحق «التصرف بحزم» لحماية مصالحها الخاصة التي لا تتطابق بالضرورة مع مصالح الغرب. ووصف الرئيس الروسي تدخل موسكو اخيراً في الأزمة البوسنية بأنه كان نجاحاً «حقيقياً» مبدياً أسفه لأن هذه المبادرة كانت «استثناء»، ومشجعاً الديبلوماسيين الروس على العمل بنشاط اكبر.

قد يكون من السابق لأوانه الاستنتاج أن روسيا عادت الى الساحة الدولية بوصفها

قوة كبرى قادرة على فرض وجهة نظرها وعلى التأثير في ما جريات الأحداث في العالم، ولكن الواضح أن روسيا تسعى منذ أشهر لتطوير ديبلوماسية مختلفة عن تلك التي كان ينتهجها الاتحاد السوفياتي السابق، وتؤكد في الوقت نفسه «موقع» روسيا في الساحة الدولية.

وكان الاعتقاد السائد إثر تفكك الاتحاد السوفياتي السابق وحل حلف فرصوفيا، أن روسيا لم تعد قادرة على القيام بدور فاعل في الساحة الدولية. ولتبرير وجهة النظر هذه، استند المحللون إلى حاجة روسيا الى دعم الولايات المتحدة والغرب لتسوية مشاكلها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وذهب بعض المراقبين الى أن روسيا ستتحول الى قوة اقليمية تقتصر دائرة نفوذها على ما يسمى بـ «الجوار القريب» الذي يضم جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق.

ويبدو أن الرئيس الروسي الذي وضع ثقته في نائب رئيس الوزراء السابق وزعيم تيار «الاصلاحيين» ايغور غايدار وانصاره، كان يعتقد أن التحديث الاقتصادي للبلاد، عن طريق الانتقال إلى اقتصاد السوق، يمكنه ان يحل معضلة «العملاق الايديولوجي». بيد أن زعيم القوميين المتطرفين فلاديمير جيرينوفسكي استطاع الافادة من الخطأ الفادح الذي ارتكبه يلتسين، مركزاً على «ذل الشعب الروسي في النظام العالمي الجديد»، الأمر الذي جعله المنتصر الأكبر في الانتخابات البرلمانية الروسية التي أجريت في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر الماضي.

إزاء التطورات المتسارعة داخلياً، وخصوصاً بعد هزيمة «الاصلاحيين» وانسحابهم من الواجهة السياسية لمصلحة «المحافظين» وفي مقدمهم رئيس الوزراء فيكتور تشيرنوميردين، لم يفت بوريس يلتسين ادراك اهمية الصحوة القومية وحساسية «الكرامة الوطنية» بالنسبة الى الشعب الروسي، فبدأ يتحدث عن «الدفاع عن الروس المقيمين في الخارج» وعن «مصالح الأمة»...الخ. كما أن قيادة الجيش الروسي التي يدين لها يلتسين بمساعدته في ٤ تشرين/ اكتوبر ١٩٩٣ في اقتحام مبنى البرلمان، ساهمت إلى حد كبير في توجيه المساعي الروسية الهادفة الى الاضطلاع بدور فاعل في الساحة الدولية.

في هذا السياق، نشطت الديبلوماسية الروسية في الساحة الدولية، الأمر الذي دفع بعض المراقبين الى الاستنتاج أن «الحرب البادرة» بدأت تستعيد زخمها. غير ان السياسة الخارجية الروسية الجديدة التي تكثفت في دول الجوار القريب وأوروبا الشرقية والوسطى والبلقان، ووصلت انعكاساتها إلى المحيط الهادىء والشرق الأوسط، لم تكن على المستوى نفسه من التماسك والحزم، وارتبطت الى حد كبير بالاعتبارات الداخلية، وكذلك بقدرة روسيا على تجاوز هامش المناورة المتاح أمامها دولياً، نظراً إلى حاجتها الملحة الى المساعدات

الغربية، وخصوصاً على الصعد الاقتصادية والمالية والتكنولوجية.

١ ـ دول الجوار القريب

ظهر التوجه الروسي الى إعادة هيمنة موسكو على جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق في وقت باكر جداً. ولشرعنة هذا التوجه، قدم المسؤولون الروس اعتبارات عدة، في مقدمها الأمن القومي الروسي والصراعات الاثنية في دول الجوار القريب وخطر امتدادها الى داخل روسيا والدفاع عن مصالح الاقليات الروسية هناك. لكن ما لم يقله المسؤولون الروس ويرفضون الاعتراف به، هو أن موسكو كان لها دور كبير في تأجيج الصراعات في أطراف الاتحاد السوفياتي السابق تمهيداً لتدخلها ديبلوماسياً وعسكرياً، وبالتالي لاعادة هذه الدول الى دائرة نفوذها. ففي جورجيا، على سبيل المثال، دعمت روسيا على التوالي الابخاز ضد حكومة تبليسي، والرئيس الجورجي إدوارد شيفارنادزة ضد خصمه زفياد غمساخورديا، الأمر الذي اتاح لها فرض وصايتها على جورجيا والتي تجسدت أولاً من خلال انضمام هذه الأخيرة الى مجموعة الدول المستقلة التي تتزعمها روسيا، ثم من خلال اتفاق الصداقة والتعاون الموقع بين البلدين مطلع شهر شباط/ فبراير ١٩٩٤ والذي حصلت روسيا بموجبه على ثلاث قواعد عسكرية في جورجيا. أما في ما يتعلق بالصراع الأرمني ـ الأذري، فقد ساعدت روسيا أرمينيا، مسرعة بذلك اطاحة الرئيس الأذري السابق أبي الفضل التشيبي، ذي الميول الطورانية. وها هي روسيا تقترح حالياً خطة لحل الازمة بين البلدين تنص على إقامة خمس قواعد عسكرية روسية على طول الحدود بين أذربيجان وإيران.

ولم تقتصر الضغوط الروسية على دول «الجوار القريب» على المجال العسكري، إذ إن روسيا مارست ضغوطاً من نوع آخر: سياسية (جزيرة القرم بالنسبة الى اوكرانيا، كازاخستان؛ دول البلطيق الثلاث)؛ واقتصادية (روسيا البيضاء؛ أوكرانيا)؛ وديبلوماسية لإعادة هذه الدول الى الحظيرة الروسية. وإذا كانت روسيا نجحت الى حد كبير في تحقيق أهدافها، على الرغم من الممانعة الهشة التي تبديها دول البلطيق الثلاث وأوكرانيا وأذربيجان وكازاخستان واوزبكستان، فإن هذا النجاح يعود في جزء كبير منه الى لامبالاة الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً، وكذلك إلى غياب طرف اقليمي قادر على الوقوف في وجه روسيا. فالغربيون لا يريدون التورط بشكل مباشر أو غير مباشر في الصراعات الدائرة في اطراف الاتحاد السوفاتي، ويقرون لروسيا بدور إقليمي مهيمن في المنطقة، ربما باستثناء دول البلطيق الثلاث.

وتجدر الإشارة إلى أن المساعي الروسية الرامية الى تأكيد الهيمنة الروسية على دول الجوار، اتسمت بالحزم والصلابة، وذلك لأن جميع التيارات السياسية من «اصلاحية إلى

«محافظة» مروراً بالقومية المتطرفة، تتفق على إعتبار «الجوار القريب» دائرة نفوذ روسية. وفي هذا الصدد، نشرت صحيفة «ازفستيا» الروسية وثيقة صادرة عن هيئة الشؤون الدولية لمجلس السوفيات الأعلى جاء فيها: «بصفته وصياً معترفاً به دولياً على الاتحاد السوفياتي، ينبغي على الاتحاد الروسي أن يستند إلى مبدأ يقوم على أساس إعلان المجال الجيوسياسي للاتحاد السوفياتي بأسره دائره نفوذ حيوية. وينبغي على روسيا أن تحصل من المجتمع الدولي على الاعتراف بدورها الضامن للاستقرار السياسي والعسكري في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق. ومن المناسب الحصول من بلدان «مجموعة السبع» على المساعدة للقيام بهذه المهمة، وحتى لتمويل قوات التدخل الروسية».

٢ ـ أوروبا الشرقية والوسطى

ثمة مسألة أساسية، وهي أنه من دون دول البلطيق وأوروبا الشرقية والوسطى، لن تكون روسيا أكثر من قوة إقليمية، على غرار تركيا في الشرق الأوسط، مع فارق أن الأولى تمتلك ترسانة نووية ضخمة، الأمر الذي طرح مسألة أخرى تتعلق بتحديد المدى الجغرافي لـ «الجوار القريب» بالنسبة الى روسيا، بمعنى هل أنه يشمل أوروبا الشرقية والوسطى، وما هي حدوده المقبولة بالنسبة إلى الغربيين؟

في ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٩٣، صدر بيان روسي ـ بولوني مشترك، أثناء زيارة الرئيس الروسي لفرصوفيا، أعتبر بمثابة ضوء أخضر روسي لانضمام بولونيا الى الحلف الأطلسي، غير ان بوريس يلتسين تراجع عن موقفه السابق، بضغط من الجيش، معلناً رفض بلاده هذا الانضمام، ومعتبراً أنه يهدد المصالح الامنية لبلاده. ثم ارتفعت حدة اللهجة الروسية إثر تقدم ليتوانيا، إحدى دول البلطيق الثلاث، بطلب الانضمام رسمياً إلى الحلف الأطلسي. وكحل بديل، إقترحت روسيا حصول دول أوروبا الشرقية والوسطى على ضمانات أمنية من الحلف الأطلسي وموسكو معاً، الأمر الذي يعطي هذه الأخيرة حق التدخل في الدول التي كانت تدور سابقاً في فلك الاتحاد السوفياتي.

هذه المعارضة الروسية لحلف أطلسي موسع شرقاً، كانت كافية لاقناع الولايات المتحدة وحلفائها باقتراح صيغة «الشركة من أجل السلام» على دول أوروبا الشرقية والوسطى، عوض انضمامها إلى الحلف. وبذلك نجحت روسيا في الحؤول دون إقامة خط تماس جديد بين الشرق والغرب، يعزلها أوروبياً.

٣ ـ البلقان

المحطة الثالثة لعودة روسيا الى الساحة الدولية، كانت من خلال النزاع في البوسنة

والهرسك. ويبدو أن قادة الكرملين استخلصوا العبر من تجربة الاتحاد السوفياتي السابق مع حرب الخليج الثانية، إذ إن موسكو بادرت حينذاك الى سلسلة من الوساطات لتسوية الأزمة سلمياً، وتم تجاهلها كلها من قبل الولايات المتحدة لأن الاتحاد السوفياتي لم يكن موجوداً عسكرياً على الأرض. لذا، سارعت روسيا، إثر انذار الحلف الأطلسي إلى الصرب بضرورة الانسحاب من محيط ساراييفو، إلى رفض مبدأ الانذارات، ولم تقتصر مساعيها على ممارسة الضغط على الصرب، وإنما ترافق هذا الضغط مع إرسال قوات روسية تعمل في إطار القوات التابعة للأمم المتحدة إلى ساراييفو، الأمر الذي جعل روسيا لاعباً لا يمكن تجاوزه لتسوية النزاع في البوسنة، سواءً عسكرياً أو ديبلوماسياً.

ووجدت الديبلوماسية الروسية نفسها في البلقان أمام مأزق حرج، على الرغم من عدم معارضة الأسرة الدولية إشراك روسيا في أي محاولة لتسوية الأزمة البوسنية. فقد كان على قادة الكرملين ان يوفقوا بين الروابط مع الصرب والسلاف والارثوذكس، والحفاظ على التعاون مع الغرب الذي لا يزال حيوياً بالنسبة الى موسكو. وظهر التردد جلياً في المواقف الروسية من خلال التصريحات المتضاربة وفقاً للجهة التي يوجه الحديث إليها. ففي تصريح موجه الى الرأي العام الداخلي، أكد وزير الدفاع بافيل غراتشيف، أن أي غارات جوية ضد الصرب ستؤدي إلى «تصعيد عسكري». أما وزير الخارجية الروسي اندريه كوزيريف، فقد وصف الضربات الجوية بأنها حل «ممكن على الرغم من أنه غير مرغوب فيه». الواضح ان الصرب انقذوا روسيا من مأزقها الحرج عبر استجابتهم لضغوطها، لأنهم لو لم يفعلوا ذلك، لكانت روسيا ستخوض امتحاناً عسيراً قد يضع حداً لفكرة القوة العظمى الروسية التي يتمسك الجميع في موسكو بها.

٤ ـ المحيط الهادىء

في الوقت نفسه، تعمل روسيا على تأكيد صلابة علاقاتها مع الصين. وفي هذا الإطار، وقع وزير الخارجية الروسي في بكين في كانون الثاني/ يناير الماضي اتفاقات لتطوير التبادلات التجارية بين البلدين. وتتوقع الصين زيارة رئيس الوزراء الروسي، وخصوصاً انعقاد القمة الروسية ـ الصينية في وقت لاحق من هذا العام ـ ١٩٩٤ في موسكو. وهكذا تعزز روسيا موقعها كقوة في المحيط الهادىء، الأمر الذي يؤكد عودتها الى الساحة الدولية.

٥ ـ الشرق الأوسط

يبدو أن الشرق الأوسط لا يزال الحلقة الأضعف في السياسة الخارجية الروسية، على الرغم من التحرك الروسي في إتجاه المنطقة عقب مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل،

عندما طالب وزير الخارجية الروسي اندريه كوزيريف مجلس الأمن بتبني «قرار بناء بهدف ضمان أمن الأفراد في الأراضي المحتلة». كما دعت روسيا في المناسبة نفسها إلى «مؤتمر مدريد ٢» لأن عملية السلام برمتها أصبحت في خطر. إلا أن روسيا ما لبثت أن تراجعت عن مواقفها أمام المواقف الأميركية والإسرائيلية المتشددة. ففي معرض رده على المبادرة الروسية، قال رئيس الورزاء الإسرائيلي، اسحق رابين: «منذ التغيير الحكومي في كانون الأول/ ديسمبر في موسكو، تسعى روسيا الى تعزيز دورها (...) آمل أن يتم هذا الأمر عبر تنسيق وثيق مع الولايات المتحدة، وإلا فإن بعض الشركاء العرب في المفاوضات سيحاولون استغلال الوضع».

يبدو واضحاً ان التحرك الديبلوماسي الروسي في المنطقة لم يكن يستهدف استرضاء الدول العربية لاقتناع موسكو بأن الدول العربية الغنية تراهن على واشنطن، وإنما بالدرجة الأولى للتعبير عن استياء موسكو من استبعاد الولايات المتحدة لها من عملية التسوية في المنطقة؛ وهذا ما أشار إليه اندريه كوزيريف بوضوح في مقابلة تلفزيونية في موسكو: «إن الولايات المتحدة وروسيا هما راعيا عملية السلام في الشرق الأوسط (...) ومن دون مشاركة روسية فاعلة (...) لا يمكن انقاذ هذه العملية».

من المؤكد ان الديبلوماسية الروسية حققت في الأشهر الأخيرة بعض الاختراقات التي تتيح لروسيا تعزيز موقعها في الساحة الدولية، ولكن السياسة الخارجية الروسية لا تزال حائرة ومترددة. وترى أكثرية المحللين الروس، أن الديبلوماسية الروسية ليست سوى رجل اطفاء يحدد تحركه من يوم الى آخر ويفتش عن طريقه بين القوميين المتطرفين ودائنيه والدول المجاورة والغرب. ويتساءل احد الديبلوماسيين الروس: «كيف يمكن لروسيا ان يكون لديها سياسة خارجية واضحة. فهي لا تعرف ما هي ولا أين هي حدودها».

يبقى تساؤل أساسي حول امكانات روسيا للاضطلاع بالدور العالمي الذي يطمح إليه قادتها. وفي هذا الصدد كتب الكسندر غولتس في صحيفة «النجم الأحمر» الروسية: «النقاشات النظرية حول معرفة ما إذا كان المدى السوفياتي منطقة نفوذ حيوية بالنسبة الى روسيا، انتهت. فمن المؤكد أن الحال كذلك. والسؤال الآن هو معرفة إذا كانت روسيا تمتلك الامكانات لذلك». وإزاء تشكيك الروس في امكان روسيا الابقاء على نفوذها في دول الجوار القريب، يطرح السؤال عن حال امكاناتها التي تخولها القيام بدور مؤثر في الساحة الدولية ❑

ع.ج.